الأمم المتحدة

A/62/289

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في الغذاء

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المؤقت المقدم من السيد جان زيغلر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٦١.

* A/62/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لتضمينه أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

180907 140907 07-48703 (A)

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء

موجز

يعرب المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء عن قلقه العميق وهو يبلغ الجمعية العامة بأن مستويات الجوع في العالم تواصل ارتفاعها. فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى ٨٥٤ مليون شخص، وما انفك هذا العدد يزداد سنويا منذ عام ١٩٩٦. ولم يحدث، من الناحية العملية، أي تقدم في الحد من الجوع، رغم الالتزامات التي قطعتها الحكومات في عام ١٩٩٦ في مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومرة أخرى في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠. وهنالك ما يزيد على ٦ ملايين طفل يموتون سنويا قبل الذكرى السنوية الخامسة لميلادهم. وهذا الأمر غير مقبول. فلجميع البشر الحق في الحياة بكرامة، متحررين من الجوع. والحق في الغذاء الكافي هو حق من حقوق الإنسان.

ويوجه المقرر الخاص في هذا التقرير انتباه الجمعية العامة إلى الحالات التي تثير قلقا خاصا فيما يخص الحق في الغذاء، فضلا عن المبادرات الإيجابية التي تقوم بها الحكومات لمكافحة الجوع. ويلفت المقرر الخاص أيضا انتباه الجمعية العامة إلى مسألتين مستجدتين: المسألة الأولى تتمثل في الآثار السلبية الخطيرة المحتملة للوقود الأحيائي (أو الوقود الزراعي) على الحق في الغذاء. والمسألة الثانية هي الحاجة الملحة إلى تحسين الحماية التي يحظى بها الأشخاص الفارين من الجوع والمجاعة والتجويع في بلدان منشئهم، والذين يواجهون العديد من انتهاكات حقوق الإنسان إذا ما حاولوا عبور الحدود إلى البلدان المتقدمة النمو.

ويساور المقرر الخاص قلق بالغ لأن الوقود الأحيائي سيخلف وراءه الجوع. فالاندفاع المفاجئ وغير الحكيم نحو تحويل الغذاء – من قبيل الذرة والقمح والسكر وزيت النخيل – إلى وقود يعد من العوامل التي تؤدي إلى كوارث. وهناك مخاطر حقيقية لإحداث صراع بين الغذاء والوقود سيجعل الفقراء والجياع في البلدان النامية تحت رحمة أسعار الغذاء والأراضي والمياه التي ترتفع بسرعة. وفي حال اتباع أساليب صناعية – زراعية لتحويل الغذاء إلى وقود، هناك عندئذ احتمال أن تترتب على ذلك البطالة وانتهاكات الحق في الغذاء، ما لم توضع تدابير محددة لكفالة إسهام الوقود الأحيائي في تنمية الفلاحين الصغار والزراعة الأسرية. وبدلا من استخدام المحاصيل الغذائية، ينبغي استخراج الوقود الأحيائي المستخرج من النباتات غير الغذائية والنفايات الزراعية، للحد من المنافسة على الغذاء والأراضي والمياه.

ويساور المقرر الخاص أيضا قلق شديد إزاء حالات الإيذاء التي يعاني منها العديد من المهاجرين الفارين من الجوع والمجاعة والتجويع في بلدانهم، الذين يكادون يعاملون معاملة المجرمين إذا ما حاولوا عبور الحدود إلى البلدان المتقدمة النمو. ويوجه المقرر الخاص انتباه الجمعية العامة إلى عشرات الآلاف من الناس الذين يعرّضون أرواحهم للخطر في كل سنة فرارا من الجوع، والذين ما زالوا يُرحلون إلى بلدان منشئهم، حتى وإن كانوا سيتعرضون مرة أخرى للجوع والمجاعة. وقد حان الوقت لتعزيز آليات الحماية الوطنية والدولية، فعندئذ فقط ستحمل الحكومات على محمل الجد التزاماتها باحترام الحق في الغذاء وحمايته وإعماله لجميع البشر في كافة أنحاء العالم.

ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات الموجهة للحكومات فيما يخص إعمال الحق في الغذاء.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-١١	٥
ثانيا – التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحق في الغذاء	١٢-١٨	٧
ألف – التطورات الإيجابية	١٢-١٥	٧
بـاء – الحالات التي تثير قلقا خاصا	١٦-١٨	٨
ثالثا – أثر الوقود الأحيائي على الحق في الغذاء	١٩-٤٤	١٠
ألف – الوقود الزراعي	٢٧-٣١	١٣
بـاء – تأثير الوقود الأحيائي على الحق في الغذاء	٣٢-٤٢	١٦
جيم – حماية الحق في الغذاء عند إنتاج الوقود الأحيائي	٤٣-٤٤	٢٠
رابعا – فجوات الحماية للهاربين من الجوع	٤٥-٦٣	٢٢
خامسا – الاستنتاجات والتوصيات	٦٤	٣١

أولا – مقدمة

١ – يقدم المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بهذه الوثيقة تقريره السابع إلى الجمعية العامة، على النحو الذي طلبته الجمعية في قرارها ١٦٣/٦١.

٢ – ويشعر المقرر الخاص بالأسف وهو يقرر أن الجوع العالمي لا يزال في تصاعد. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في آخر تقرير لها عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠٠٦، لم يُحرز، من الناحية الواقعية، أي تقدم في مجال الحد من الجوع، على الرغم من الالتزامات التي قطعتها الحكومات في مؤتمر القمة العالمي الأول للأغذية في عام ١٩٩٦، ومرة أخرى في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠. وبينما قُدر عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في عام ١٩٩٦ بما يقارب ٨٠٠ مليون نسمة؛ يشير آخر تقدير أجرته الفاو إلى وجود ٨٥٤ مليون نسمة حاليا ممن لا يحصلون على كفايتهم من الطعام يوميا. وهنالك ما يزيد على ٦ ملايين طفل يموتون سنويا من أمراض متصلة بالجوع قبل الذكرى السنوية الخامسة لميلادهم.

٣ – وهذا الأمر غير مقبول. ففي عالم أضحى أكثر ثراء من أي وقت مضى، يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ومن الجوع ومن التجويع أكثر من السابق. ويمكن للعالم أن ينتج ما يكفي من الغذاء لإطعام ضعف سكان العالم بأجمعه، ومع ذلك لا يزال الملايين منهم يأوون إلى فراشهم ليلا جياعا. ولا يزال ملايين الأطفال لا يحصلون يوميا على كفايتهم من الطعام أو من المغذيات الكبيرة والدقيقة الكافية، مما يحكم عليهم بالعيش في ظل تأخر النمو البدني والنمو الفكري المحدود.

٤ – وفي عالم يفيض بالثروات، فإن الجوع ليس قدرا محتوما. إنه انتهاك لحقوق الإنسان. فالحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان يحمي حق جميع البشر في العيش بكرامة متحررين من الجوع. ويُعرِّف المقرر الخاص الحق في الغذاء كالتالي:

> ”الحق في الحصول بانتظام وباستمرار ودون قيود على غذاء مناسب وكافٍ كما وكيفا، سواء مباشرة أو بوسائل مالية لشرائه، ويتفق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي له مستهلك الغذاء، والذي يكفل حياة جسدية وعقلية، فردية وجماعية، تضمن العيش في كنف الكرامة والتحرر من الخوف“.

أنشطة المقرر الخاص

٥ – لقد واظب المقرر الخاص، في عمله طوال السنة الماضية، على تعزيز الحق في الغذاء على صعيد الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في أنحاء العالم.

ويشتمل ذلك على بعثات قطرية. وقام المقرر الخاص بزيارة إلى بوليفيا في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٧ وقدم مذكرة تمهيدية عن زيارته إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/HRC/4/30/Add.2). وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، تلقى المقرر الخاص أيضا دعوات لزيارة مدغشقر وكوبا، وهو يأمل أن يقوم بهاتين الزيارتين قبل نهاية العام.

٦ - وتشتمل ولاية المقرر الخاص أيضا اشتراط تلقيه معلومات عن الحق في الغذاء وكافة جوانب إعمال هذا الحق، والرد عليها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعث المقرر الخاص ٦٣ رسالة إلى الحكومات، يطلب منها المزيد من المعلومات عن مزاعم معينة وصلت إليه بحدوث انتهاكات للحق في الغذاء. وقُدم إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير عن كل الرسائل التي أُرسلت في عام ٢٠٠٦ (A/HRC/4/30/Add.1). وسيقدم تقرير عن جميع الرسائل التي أُرسلت في عام ٢٠٠٧ باعتباره إضافة للتقرير المقبل الذي سيقدمه المقرر الخاص إلى المجلس.

٧ - واستمر المقرر الخاص أيضا العمل بصورة وثيقة مع الحكومات والبرلمانات لتعزيز الحق في الغذاء. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، حضر مؤتمرا دوليا في روما عن ''انعدام الأمن الغذائي والحق في الغذاء'' استضافه والتر فالتروني، عمدة روما، ونُظم هذا المؤتمر بالتعاون بين جامعة فلورنسا ومؤسسة يونيديا يونيكريديت (Unidea-Unicredit).

٨ - كما واصل عمله بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي والفاو. ويرحب المقرر الخاص بحقيقة أنه عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإصدار الأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سيخصص موضوع يوم الأغذية العالمي المقرر الاحتفال به في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ للحق في الغذاء. ويجري تخطيط الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحق في الغذاء في أكثر من ١٥٠ بلدا.

٩ - وتوخيا لحماية حق الأطفال في الغذاء، تتبّع المقرر الخاص أعمال اللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن مسألة سوء التغذية، بل وأيضا مسألة السمنة، ولا سيما لدى الأطفال، والمشاكل المتصلة بها[(١)]. ويساوره قلق خاص إزاء ما تقوم به الشركات من ممارسات للتسويق وما تمارسه من ضغوط، حيث يساهم ذلك مباشرة في أشكال سوء التغذية والسمنة على السواء. وهو يرى أن الحكومات والمجتمع المدني ينبغي لها أن تبذل أقصى جهود ممكنة للتصدي للضغط الذي تمارسه الصناعة، والذي تزايدت قوته في المنتديات التي تجري فيها مناقشة واعتماد المعايير الرامية إلى حماية الحق في الغذاء.

(١) حثت اللجنة الدائمة للتغذية في دورتها الرابعة والثلاثين التي عُقدت في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ المقرر الخاص على التصدي للقضايا المتصلة بعبء سوء التغذية المضاعف.

١٠ - وفي نفس الوقت، واصل المقرر الخاص العمل مع الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية. وألقى الكلمة الرئيسية بشأن ''القضاء على الفقر والجوع'' في منتدى تنمية المجتمع المدني لعام ٢٠٠٧ المعنون ''منهاج للتنمية: العد التنازلي نحو عام ٢٠١٥'' المنعقد في جنيف في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد نُظم هذا المنتدى قبيل الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أُجري في الفترة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧، والذي ركز على الاستفادة من مختلف الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع وتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. كما واصل المقرر الخاص متابعة الأعمال الهامة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية في أنحاء العالم بغرض تعزيز حماية الحق في الغذاء.

١١ - وواصل المقرر الخاص أيضا تعاونه بشكل وثيق مع الأوساط الأكاديمية بشأن المسائل ذات الصلة بالحق في الغذاء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، شارك فريقه في حلقة دراسية بشأن ''حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع''، عُقدت في برشلونة ونظمتها مؤسسة لا كايخا (Fundación la Caixa) ومركز الدراسات الدولية التابع لجامعة برشلونة.

ثانيا - التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحق في الغذاء

ألف - التطورات الإيجابية

القرن الأفريقي

١٢ - يتابع المقرر الخاص بعناية أزمات الجوع المتوالية في القرن الأفريقي. وهو يرحب بمبادرة الحكومات الأفريقية الست والأمم المتحدة الرامية إلى وضع خريطة طريق لمعالجة الأسباب الجذرية لتزايد الجوع في أنحاء المنطقة[٢]. وسيتم التصدي للأسباب المتعددة لانعدام الأمن الغذائي في القرن الأفريقي من خلال مبادرات ترمي إلى تعزيز الأمن الغذائي وزيادة حماية حق هؤلاء السكان في الغذاء[٣]. ويدعو المقرر الخاص جميع الفاعلين المعنيين إلى الشروع في التنفيذ السريع لخريطة الطريق استنادا إلى التجارب الغنية الموجودة في هذه المنطقة.

(٢) IRIN, "Governments, United Nations agree on 'road map' to tackle hunger in Africa", 26 June 2007.

(٣) القرن الأفريقي. مشاورات بشأن الأمن الغذائي. ''موجز تنفيذي للتقارير القطرية للمناقشة في المشاورات المتعددة البلدان، نيروبي، كينيا، ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧''.

بوليفيا

١٣ - لاحظ المقرر الخاص، خلال زيارته الرسمية إلى بوليفيا في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، تطورات إيجابية هامة فيما يتعلق بإعمال الحق في الغذاء. وتتخذ الحكومة إجراءات للتصدي لسوء التغذية. فربع أطفال بوليفيا، وأغلبهم من أطفال الشعوب الأصلية، يعانون من سوء التغذية على نحو خطير. ويمكن لبرنامج الحكومة الرامي إلى القضاء التام على سوء التغذية أن يشكل مثلا يحتذى لبقية العالم. وستذهب الموارد المكتسبة من زيادة الضرائب على استغلال احتياطات بوليفيا من النفط والغاز بشكل مباشر إلى برنامج القضاء التام على سوء التغذية. وتجري أيضا صياغة برامج جديدة، تركز على الاستثمار في الزراعة على نطاق صغير، والإصلاحات الزراعية، والقضاء على الرق المستمر في شكل سخرة، وإعادة الأراضي إلى المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية.

بيرو

١٤ - يرحب المقرر الخاص أيضا بالاقتراح الهام الرامي إلى وضع قانون جديد في بيرو، بشأن الأمن الغذائي وإعمال الحق في الغذاء. وقد قُدم هذا الاقتراح إلى برلمان بيرو في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبالنظر إلى أن ربع الأطفال الصغار في بيرو يعانون من سوء التغذية المزمن، سيضع هذا القانون أساسا قانونيا لسياسة الأمن الغذائي للحكومة، بحيث يوضح الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بإعمال الحق في الغذاء ويزيد مساءلة الحكومة للوفاء بالتزاماتها إزاء الحق في الغذاء.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥ - يرحب المقرر الخاص بحركية منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عموما، ولا سيما اعتماد المبادرة الإقليمية من أجل القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي في إطار ''مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تعاني من الجوع''. وتجعل هذه المبادرة من إعمال الحق في الغذاء الملائم للجميع وفي جميع المستويات أولوية أساسية في المنطقة.

باء - الحالات التي تثير قلقا خاصا

منطقة الجنوب الأفريقي

١٦ - يساور المقرر الخاص قلقا عميقا بشأن الأزمات الغذائية التي تهدد حاليا أرواح ملايين الأشخاص في أنحاء الجنوب الأفريقي. ففي ليسوتو، يواجه ما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ من

سكان البلد البالغ ١,٩ مليون نسمة نقصا في إمدادات الغذاء ويكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية بسبب أقسى جفاف عرفه البلد على مدى ٣٠ سنة. وكنتيجة لذلك، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ ووجهت نداء للحصول على المساعدات الدولية[٤]. فبالنسبة لشعب يعيش معظم أفراده على أقل من دولارين من دولارات الولايات المتحدة في اليوم، أنهكت الأسعار الباهظة للذرة قدرات العديد من الأسر المعيشية على تدبير معيشتها[٥]. وفي سوازيلند، يفتقر ثلث السكان إلى الغذاء بعد أسوأ حصاد سنوي للذرة بسبب فترة جفاف ممتدة وارتفاع درجات الحرارة. وقد أدى هذا إلى ارتفاع مفاجئ في أسعار الذرة وتدني مستويات توافر الغذاء الذي أثر على إمكانية حصول السكان على الغذاء، ولا سيما في أوساط أكثر الفئات فقرا الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم[٦]. وفي زمبابوي، أدى تلف المحاصيل على نطاق واسع بسبب قلة الأمطار إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وإلى الحد بشكل كبير من حصول أكثر الفئات فقرا على الغذاء. وأكد تقييم أجرته مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن ما يقدر بـ ٢,١ مليون نسمة سيحتاجون إلى معونات غذائية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ ويمكن أن يتضاعف هذا الرقم مع أوائل سنة ٢٠٠٨.

١٧ - ويساور المقرر الخاص قلق شديد من أن نقص التمويل يجبر برنامج الأغذية العالمي على خفض عملياته في أنحاء المنطقة. وفي زامبيا، قد يخفض برنامج الأغذية العالمي المساعدات الغذائية لـ ٥٠٠ ٠٠٠ من الفئات الضعيفة من الأطفال والأرامل والأيتام ومرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٧]. وفي ناميبيا، خفض برنامج الأغذية العالمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حصص الإعاشة لـ ٩٠ ٠٠٠ من الأيتام والأطفال الضعفاء، مما يعرض للخطر حصولهم على غذاء كافٍ في سن يعد فيه إعمال حق الأطفال في الغذاء أمرا حاسما بالنسبة لنموهم الصحي[٨].

---

(٤) IRIN ,“Lesotho: Hungry for assistance”, 18 July 2007,

(٥) FAO and WFP, “Special report, crop and food supply assessment Mission to Lesotho”, 12 June 2007.

(٦) Reliefe Web, “FAO, WFP, Crop and food supply assessment mission to Swaziland”, 23 May 2007.

(٧) UN News, “Critical funding shortfall threatens United Nations food lifeline for 500,000 Zambians”, 27 February 2007.

(٨) IRIN, “Namibia: WFP cuts rations for orphans”, 12 January 2007.

اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي

١٨ - يساور المقرر الخاص قلق شديد بشأن بنود الاتفاقات الجديدة التي يتفاوض بشأنها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجديدة مع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وهو يود أن يلفت بشكل عاجل انتباه جميع الدول، ولا سيما الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى الآثار التي قد تترتب على هذا بالنسبة لحق المزارعين الفقراء في العالم النامي في الغذاء. ويساوره القلق على نحو خاص إزاء الآثار السلبية المحتملة لزيادة تحرير التجارة على المزارعين الريفيين في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، خصوصا بالنظر إلى المنافسة غير العادلة مع منتجات الاتحاد الأوروبي المدعومة بشكل كبير جدا[٩]. فقد تدفع المنافسة غير العادلة، في هذه البلدان، حيث يمكن أن يكون ما يناهز ٨٠ في المائة من السكان يعملون بالزراعة الريفية، الملايين من سكان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ خارج الزراعة، بينما لا يتوافر سوى قدر ضئيل من فرص العمل الأخرى. وإضافة إلى ذلك، يحتمل أن تؤدي اتفاقات الشراكة الاقتصادية إلى فقدان إيرادات هامة لحكومات بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب على الإيرادات لزيادة الإيرادات الحكومية[١٠]. وتشير تقديرات البنك الدولي، على سبيل المثال، إلى أنه في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يتراوح متوسط الإيرادات من الرسوم الجمركية ما بين ٧ و ١٠ في المائة من الإيرادات الحكومية. ومن شأن إلغاء الرسوم الجمركية عن الواردات من الاتحاد الأوروبي أن تنخفض إيرادات الرسوم الجمركية بشكل كبير، مما سيجبر هذه البلدان على تخفيض الإنفاق المالي ويعرض بالتالي البرامج الاجتماعية للخطر ويؤثر على قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها إزاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها الحق في الغذاء.

ثالثا - أثر الوقود الأحيائي على الحق في الغذاء

١٩ - ويختص المقرر الخاص، في إطار ولايته كما حددتها لجنة حقوق الإنسان، بأن يحدد ''القضايا الناشئة فيما يتصل بالحق في الغذاء على نطاق العالم'' (القرار ١٠/٢٠٠٠، الفقرة ١٠ (ج)).

---

(٩) انظر على سبيل المثال، *Fédération internationale des ligues des droits de l'homme*, Position paper, "economic partnership agreements (EPA) and human rights", June 2007.

(١٠) Oxfam Briefing Note, "Unequal partners: how EU-ACP economic partnership agreements (EPAs) could harm the development prospects of many of the world's poorest countries", September 2006.

٢٠ - ويحتوي هذا الفرع على فحص أولي لإحدى القضايا الجديدة الناشئة التي يمكن أن تهدد إعمال الحق في الغذاء: الخطط العالمية لتسريع زيادة إنتاج ''الوقود الأحيائي''، أو ما تصطلح العديد من المنظمات البيئية والاجتماعية في البلدان النامية على تسميته بـ ''الوقود الزراعي''(١١). وقد طُلب إلى المقرر الخاص، أثناء حواره مع الحكومات خلال دورة مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن يدرس على وجه الاستعجال أثر الوقود الزراعي على إعمال الحق في الغذاء. وتلقى المقرر الخاص أيضا دعوات متكررة من منظمات غير حكومية للنظر في تقاريره في أثر هذه الأنواع الجديدة من الوقود على الجوع والأمن الغذائي.

٢١ - ويعد الاندفاع نحو تحويل المحاصيل الغذائية- الذرة والقمح والسكر وزيت النخيل - إلى وقود السيارات دون النظر بداية في أثر ذلك على حالة الجوع في العالم، وصفة لإحداث كارثة. وتشير التقديرات إلى أنه لملء خزان سيارة واحدة بالوقود الأحيائي (حوالي ٥٠ لترا)، يلزم حوالي ٢٠٠ كيلوغرام من الذرة - وهو ما يكفي لتغذية شخص واحد لمدة سنة واحدة(١٢).

٢٢ - وقد أشارت المديرة التنفيذية الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي، جوزيت شيران، إلى ''وجود عقبات جديدة بالنسبة للمنظمة، منها تغير المناخ، والارتفاع الشديد لأسعار السلع الأساسية، الناتج جزئيا عن النمو السريع للبلدان الرئيسية مثل الصين والهند، وتكاليف السلع الأساسية، والطلب المتزايد على الوقود الأحيائي وهو ما يدفع بدوره الأسعار العالمية للحبوب نحو الصعود''(١٣).

٢٣ - وقد حذر الرئيس فيديل كاسترو رويز رئيس مجلس الدولة لجمهورية كوبا من ''الفكرة الشريرة لتحويل الغذاء إلى وقود''(١٤). وأشار ليستر براون، من معهد سياسات الأرض، في معرض إحاطة لمجلس الشيوخ الأمريكي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، إلى أن ''الساحة مهيأة حاليا للتنافس المباشر على الحبوب بين ٨٠٠ مليون نسمة يملكون سيارات خاصة وبين أفقر بليوني نسمة من سكان العالم''(١٥). وقد بدأت المنظمات غير الحكومية،

---

(١١) انظر [الفقرة ٢٤ أدناه] وانظر E. Holt - Giménez “The biofuel myths”, *International Herald Tribune*, 10 July.2007.

(١٢) G. Gendron, Radio Canada, 12 August 2007.

(١٣) UN Special, July 2007, Invité du mois, “Let us make hunger a part of history.”.

(١٤) Fidel Castro Rviz, Granma, 27 march 2007.

(١٥) انظر، Cited in Daniel Howden, “The fight for the world’s food” in The Independent, 23 June 2007.

غير المقتنعة على نحو متزايد بإيجابية الأثر الصافي لإنتاج الوقود الزراعي على انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، في الدعوة إلى وقف طوعي عالمي لتوسيع الوقود الزراعي حتى تتسنى دراسة كاملة للآثار المحتملة الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان وإصدار الهياكل التنظيمية الملائمة لمنع أية آثار سلبية والتخفيف منها[١٦].

٢٤ - ويتجلى التزايد المفاجئ للاهتمام بالوقود الزراعي في الزيادات الضخمة في الاستثمار وفي تحديد أهداف طموحة للطاقة المتجددة على نطاق البلدان الغربية. ويطالب الاتحاد الأوروبي حاليا بأن يوفر الوقود الزراعي ٥,٧٥ في المائة من طاقة النقل في الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠١٠ و١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠[١٧]. وحددت الولايات المتحدة أهدافا لزيادة استخدام الوقود الزراعي لإنتاج الطاقة تبلغ ٣٥ بليون غالون في السنة. ووقّع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج دبليو بوش ورئيس البرازيل لويس إناسيو لولا دا سيلفا اتفاقا في آذار/مارس ٢٠٠٧ يُلزم البلدين بزيادة إنتاجهما من الإيثانول. ولكن لماذا يجري تشجيع الوقود الزراعي بهذا الشكل المفاجئ؟ يتمثل أحد الأجوبة في أن الحكومات بدأت تستيقظ في نهاية الأمر إلى ضرورة فعل شيء بشأن الاحترار العالمي وتغير المناخ. ويتمثل الجواب الثاني في أن الحكومات ترى ضرورة الحد من الاعتماد على النفط لأسباب استراتيجية في الحرب الحالية على الإرهاب. وكان الرئيس بوش واضحا، في خطاب حالة الاتحاد لسنة ٢٠٠٧، بشأن هذا الهدف: ''إنه لمن مصلحتنا الحيوية أن ننوع إمدادات أمريكا من الطاقة ... فلنبن على العمل الذي قمنا به ولنخفض استخدام البنزين في الولايات المتحدة بنسبة ٢٠ في المائة في السنوات العشر المقبلة. وعندما نقوم بذلك سنكون قد خفضنا إجمالي وارداتنا بما يعادل ثلاثة أرباع جميع النفط الذي نستورده حاليا من الشرق الأوسط''[١٨]. وقال غارتن روثكوف، مؤلف تقرير جديد طلب إعداده مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بعنوان ''مخطط للطاقة الخضراء في البلدان الأمريكية'' إن أمريكا اللاتينية ستكون الشرق الأوسط الجديد: ''ستكون أمريكا اللاتينية هي الخليج الفارسي للوقود الأحيائي، باستثناء أن مسار أمريكا اللاتينية أكثر استقرارا بكثير كمصدر للطاقة''[١٩]. وثمة سبب آخر هو الضغط الآتي من المصالح الصناعية الزراعية التي ستستفيد من التوسع السريع

---

(١٦) انظر E. Holt - Gimenez "The biofuel myths" *International Herald Tribune*, 10 July 2007.

(١٧) الأمر التوجيهي 2003/30/EC، بشأن ترويج استخدام الوقود الأحيائي أو أي أنواع أخرى من الوقود المتجدد في النقل.

(١٨) خطاب أمام كونغرس الولايات المتحدة يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(١٩) Cited in Marcela Sanchez "Latin America - the 'Persian Gulf' of biofuels?", *Washington Post*, 23 February 2007.

في إنتاج الوقود الزراعي. فمع ارتفاع أسعار النفط، يصبح الاستثمار في الطاقات البديلة، ''الذهب الأخضر'' للوقود الأحيائي، أكثر قابلية للتنفيذ.

٢٥ - وفي هذا الفرع، يستخدم المقرر الخاص مصطلح ''الوقود الزراعي'' بنفس معنى التعبير الأكثر شيوعا ''الوقود الأحيائي''. ويبين استخدام مصطلح ''الوقود الزراعي'' كيفية سيطرة الاحتكارات الزراعية الصناعية على مصالح فقراء وجياع العالم، ولا سيما في العالم النامي. وكما قال إي. هولت خيمينيس، من شبكة الغذاء أولا، إن أساطير الصورة الخضراء والصافية لـ ''الوقود الأحيائي'' تستخدم للتغطية على ''العلاقات السياسية - الاقتصادية بين الأرض، وموارد الشعب وغذاؤه، ولا يساعدنا على فهم النتائج العميقة للتحول الصناعي لأنظمة غذائنا ووقودنا''[٢٠].

٢٦ - وإذا لم تكن هناك جهود واعية لكفالة عدم جلب إنتاج الوقود الأحيائي لمزيد من الجوع لاحقا، سيكون الفقراء والجياع ضحايا أنواع الوقود الجديدة.

ألف - الوقود الزراعي

٢٧ - أهم نوعين من الوقود الزراعي هما الإيثانول الأحيائي والديزل الأحيائي. وكلاهما منتج من عدة محاصيل غذائية. فالإيثانول الأحيائي ينتج من المحاصيل السكرية والنشوية، التي يمكن تخميرها لإنتاج الكحول - غالبا قصب السكر والذرة، وإن كان بنجر السكر، والبطاطس، والقمح تستخدم أيضا، بل وحتى المينهوت (وهو الغذاء الأساسي لكثير من الدول الأفريقية). أما الديزل الأحيائي فينتج من الزيوت النباتية بالتفاعل بينها وبين الميثانول[٢١]. والزيوت المستخدمة غالبا ما تستخرج من فول الصويا، والنخيل، واللفت، ولكن أيضا من الفول السوداني وجوز الهند والعديد من النباتات الأخرى الغنية بالزيت. ويوضح ب. غاردي في دراسته عن الوقود الأحيائي في السنغال، أن أغلب النباتات المستخدمة في إنتاج الوقود الزراعي هي منتجات غذائية وتشكّل الغذاء الأساسي لملايين السكان في أشد مناطق العالم فقرا، بما في ذلك أفريقيا، حيث يتعرض الأمن الغذائي بالفعل لتهديدات خطيرة[٢٢].

(٢٠) E. Holt - Gimenez "The biofuel myths" *International Herald Tribune*, 10 July 2007.

(٢١) See leo Peskett, Rachel Slater and others,"Biofuels, Agriculture and Poverty Reduction" in Natural Resource Perspectives 107, Overseas Development Institute, June 2007.

(٢٢) ب. غاردي، الوقود الأحيائي في السنغال كوسيلة للتنمية: واحة أم سراب.

٢٨ - ومن الممكن تحويل المحاصيل الغذائية مباشرة إلى طاقة، ويمكن استخدامها كوقود للسيارات وغيرها من وسائل النقل. ويمكن خلط نسبة تصل إلى ١٠ في المائة من الإيثانول الأحيائي بالنفط العادي لتشغيل أي سيارة. أما السيارات ذات المحركات الخاصة فيمكنها الاعتماد بنسبة ١٠٠ في المائة على الإيثانول الأحيائي، رغم أن البرازيل هي البلد الوحيد الذي حقق تقدُّما ملموسا في هذا النوع من السيارات. كما يمكن خلط الديزل الأحيائي بصورة مباشرة مع أنواع الديزل المعتادة واستخدامه في محرّكات السيارات التي تُدار بالديزل المعتاد. وإضافة نسبة تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة من الوقود الأحيائي إلى البنزين ووقود محركات الديزل يمكن أن تحل ببساطة محل الإضافات التي تقوم بها شركات النفط عادة لتحسين عملية الاحتراق. وبناء على ذلك، فإن التوقعات الجارية تشير إلى أن أنواع الوقود الأحيائي ستمثل أقل من ٥ في المائة من مجموع الوقود اللازم لعملية النقل في عام ٢٠١٠. ولاحظ رونالد ستيمبليك مدير البحوث في المبادرة العالمية للدعم أنه ''نظرا لأن الجزء الأكبر من أنواع الوقود الأحيائي السائل سيستهلك كمزيج مع البترين وزيت الديزل، فإن أنواع الوقود الأحيائي ستظل لفترة قادمة مجرّد تكملة لأنواع الوقود اللازمة لعمليات النقل المعتمدة على النفط، لا كمنافس أساسي لها''[٢٣]. ومعنى هذا أن شركات النفط لا تشعر حتى الآن بالتهديد من التحوّل باتجاه أنواع الوقود الأحيائية. بل على العكس، فإن الشركات الاحتكارية العالمية للنفط، والحبوب، والسيارات، والتكنولوجيا الحيوية، تسارع الآن إلى تعزيز شراكاتها. فشركة آرشر دانييلز ميدلاند تشارك مونسانتو، وشركة شيفرون تشارك فولكس فاغن، وشركة النفط البريطانية وديبون تشاركان تويوتا[٢٤].

٢٩ - وتسيطر قارّة واحدة (الأمريكتان) على الإنتاج العالمي من الوقود الزراعي، ونوع واحد من هذا الوقود (الإيثانول الأحيائي). وينتج هذا الإيثانول أساسا من الذرة (في الولايات المتحدة) أو قصب السكر (في البرازيل)[٢٥]. وقد ضاعفت الولايات المتحدة إنتاجها من الإيثانول الأحيائي خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتجاوزت الآن البرازيل التي كانت تحتل مرتبة المنتج المسيطرة. وتعتزم البرازيل، التي أنتجت أكثر من ١٢ مليون طن من الإيثانول عام ٢٠٠٦، أغلبها للسوق المحليّة، أن تصبح المنتج المسيطر في السوق العالمية بحلول عام ٢٠٢٥[٢٦]. وعلى النقيض من ذلك، فإن إنتاج أوروبا من الإيثانول، وهو ٣,٥ مليون

(٢٣) www.globalsubsidies.org/article.php3?id-article=6.

(٢٤) E.Holt.Gimenez, 2007.

(٢٥) المعهد الوطني للبحوث الزراعية.

(٢٦) جورج دوبوي، مجلة الإكسبريس، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ''المعركة الجديدة في الحقول''.

طن ما زال منخفضا نسبيا. ورغم ذلك، فإن أوروبا تسيطر على إنتاج الديزل الأحيائي، باستخدام زيت اللفت وزيت النخيل الذي تستورد أغلبه من الهند وماليزيا، رغم أن إنتاج الديزل الأحيائي لا يزال يمثّل عُشر الإنتاج الإجمالي من الإيثانول[٢٧]. وبخلاف البرازيل، فإن عددا قليلا من البلدان النامية تنتج كميات لها وزنها، ولكن الصين وكولومبيا والهند وتايلند بدأت الإنتاج. وحتى الآن، لا يزال الإنتاج يتركّز على المحاصيل الغذائية في ''الجيل الأول'' من الوقود الزراعي، ودون أن يكون هناك سوى إنتاج ضئيل واستثمارات ضئيلة في ما يُعرف بـ''الجيل الثاني'' من أنواع الوقود المستخرجة من السيليلوز التي يمكن أن تحول المحاصيل غير الغذائية والمخلفات الزراعية (على سبيل المثال، سيقان القمح الليفية) في الإنتاج.

٣٠ - والاستهلاك العالمي من الوقود الزراعي لا يزال منخفضا، ولكنه سيرتفع بسرعة في ظل الأهداف التي حدّدها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. فقد وضع الاتحاد الأوروبي أهدافا تتطلب أن توفر هذه الأنواع من الوقود الزراعي نسبة تصل إلى ١٠ في المائة من الوقود المستخدم في عمليات النقل بحلول عام ٢٠٢٠[٢٧]. كما حدّدت الولايات المتحدة أهدافا لزيادة استخدام الوقود الزراعي. ولكن هذه الأهداف المحدّدة لا يمكن تحقيقها من الإنتاج الزراعي في البلدان الصناعية. فالتقديرات تشير إلى أن على أوروبا أن تخصص ٧٠ في المائة من أراضيها الصالحة للزراعة لإنتاج الوقود الزراعي لتحقيق هذه الأهداف، كما أن على الولايات المتحدة أن تحول كل إنتاجها من الذرة وفول الصويا إلى الإيثانول والديزل الأحيائي.

٣١ - وبناء على ذلك، فإن بلدان الشمال الصناعية تهتم بشدة بإنتاج بلدان نصف الكرة الجنوبي لسد هذه الاحتياجات[٢٨] وطبقا لبيانات شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يعتمدان اعتمادا شديدا على ما يستوردانه من أمريكا اللاتينية من فول الصويا، وقصب السكر، وزيت النخيل، وبعض البلدان الأفريقية، مثل نيجيريا والكاميرون وساحل العاج وغانا في استيراد زيت النخيل، وبعض البلدان الآسيوية مثل الهند وإندونيسيا وماليزيا، وهي البلدان الرئيسية المنتجة لزيت النخيل. كما أنه من الأرخص إنتاج هذه السلع في البلدان النامية. وكمثال على ذلك، فإنه من

(٢٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (٢٠٠٦) ''التحديات والفرص أمام البلدان النامية لإنتاج الوقود الأحيائي'' (UNCTAD/DITC/COM/2006/15)، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(٢٨) صحيفة كوربيه إنترناسيونال، ''الوقود الأحيائي: الاحتيال'' العدد ٨٦٤.

الأرخص إنتاج لتر من الإيثانول في البرازيل (١٥ سنتا من اليورو) عنه في الولايات المتحدة (٣٠ سنتا من اليورو) أو في أوروبا (٥٠ سنتا من اليورو)[٢٩].

باء – تأثير الوقود الإحيائي على الحق في الغذاء

٣٢ – يختص الخاص مكلف بتوجيه انتباه الأمم المتحدة إلى القضايا الناشئة التي قد تؤثر على الحق في الغذاء. فالحق في غذاء كاف يستلزم إعطاء الفرصة لجميع الناس في الحصول بصورة مادية واقتصادية في جميع الأوقات على غذاء كافٍ ومغذٍ. كما يلقى الحق في الغذاء الكافي بالتزامات على عاتق الحكومات بأن تحترم هذا الحق وتحميه وتفي به، وبأن تتكفل بتحسين الأمن الغذائي والتغذوي على مر الوقت، وعدم وجود انتهاكات مباشرة لفرص حصول السكان ماديا واقتصاديا على غذاء يكفيهم لحياة كريمة.

٣٣ – قد يكون للإنتاج المتزايد من الوقود الإحيائي فوائد إيجابية على تغير المناخ وعلى المزارعين في البلدان النامية، بما في ذلك تحسين الأمن الغذائي، لو أن هذه الفوائد عمت الجميع. ولكن من المهم أيضا معرفة مدى التهديد الذي يمثله الوقود الإحيائي على إعمال الحق في الغذاء. فمن غير المقبول أن تؤدي زيادة إنتاج الوقود الإحيائي إلى زيادة الجوع. فالخطر الأكبر هو أن الاعتماد على نموذج إنتاج صناعي – زراعي لن يفيد الفلاحين الفقراء وسيخلق انتهاكات للحق في الغذاء. وكما قالت حركة العمال البرازيليين المعدمين: ''فإن نموذج الإنتاج الحيوي للطاقة الإحيائية يتغذي بنفس العناصر التي كانت دائما سببا في قهر شعوبنا'' – أي الاستيلاء على الأراضي، وتركيز الملكية، واستغلال الأيدي العاملة[٣٠].

٣٤ – وقد سلط المقرر الخاص في تحليله المبدئي هذا، الأضواء على عدد من الشواغل الرئيسية:

ارتفاع أسعار الأغذية

٣٥ – من المرجح أن ترتفع أسعار الأغذية الأساسية، مما يهدد فرص الحصول الاقتصادي على غذاء كاف، لا سيما بالنسبة لأشد الناس فقرا ممن ينفقون بالفعل جزءا كبيرا من دخولهم على الغذاء. وفي تقدير المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، وهو مؤسسة بحوث تحظى بالاحترام، أن أسعار الأغذية سترتفع بشدة في المستقبل القريب إذا زاد إنتاج الوقود الإحيائي. ويقدر أن تحدث زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في الأسعار الدولية للذرة من الآن وحتى

(٢٩) المرجع نفسه، صفحة ١٣.

(٣٠) Movimento dos Trabaladores Rurais Sim Terra (MST), “Full tanks at the cost of empty stomachs: the expansion of the sugarcane”.

عام ٢٠١٠، ترتفع إلى ٤١ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. أما أسعار محاصيل الزيوت النباتية، وبالأخص فول الصويا وبذور عباد الشمس فسترتفع بنسبة ٢٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ و ٧٦ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، ويمكن أن تزيد أسعار القمح بنسبة ١١ في المائة ثم إلى ٣٠ في المائة. وفي أشد المناطق فقرا بأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفي آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن أسعار المنيهوت سترتفع بنسبة ٣٣ في المائة ثم تقفز إلى ١٣٥ في المائة في عام ٢٠٢٠[٣١]. وفي رأي المعهد الدولي أن ذلك سيشعل معركة ''الغذاء في مواجهة الوقود''، ما لم تكن هناك استثمارات عاجلة باتجاه إنتاج الجيل الثاني من الوقود الإحيائي الذي لن يعتمد اعتمادا كبيرا على المنتجات الغذائية. فآثار مثل هذا الارتفاع السريع في أسعار الأغذية ستكون خطيرة. فالمعهد يتوقع أن يزيد عدد من يعانون من نقص التغذية بنحو ١٦ مليون نسمة مقابل كل ١ في المائة زيادة في الأسعار الحقيقية للأغذية الأساسية. ومعنى هذا أنه بحلول عام ٢٠٢٥، سيكون هناك ١,٢ بليون نسمة يعانون من الجوع.

٣٦ - وهناك بالفعل تقارير تشير إلى أن الأسعار العالمية للذرة قد تضاعفت في السنة الماضية[٣٢]. فهناك مساحات هائلة من أصناف الذرة الصالحة للأكل تحولت الآن إلى زراعة الذرة للتصنيع. وهناك مخاوف خطيرة من أن يؤدي تحويل الذرة إلى مصانع الإيثانول في الولايات المتحدة التي تنتج أكثر من ثلثي واردات العالم من الحبوب، إلى إحداث تأثير خطير على الأسعار العالمية وعلى مدى توافر الذرة، بما في ذلك الكميات اللازمة للمعونة الغذائية. وقد شبت مظاهرات الطعام في المكسيك في شباط/فبراير ٢٠٠٧ في أعقاب ارتفاع الفطائر المصنوعة من دقيق الذرة بأكثر من ٤٠٠ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مما أثر تأثيرا بالغا على أشد الناس فقرا ممن ينفقون ٤٥ في المائة من نفقات الأسرة على شراء الفطائر التي تعتبر غذائهم الأساسي[٣٣]. ورغم أن المكسيك كانت مصدِّرا صافيا عادة للذرة فقد أصبحت مستوردا صافيا بسبب ما يسمى باتفاقيات ''التجارة الحرة''، التي فتحت أسواق المكسيك أمام منافسة غير عادلة أغرقتها بصادرات الذرة المدعومة من الولايات المتحدة والتي حلت محل الإنتاج المكسيكي. وبناء على ذلك فإن هناك مخاطر جسيمة بالنسبة لجميع البلدان النامية التي تعتبر مستوردا صافيا للأغذية الأساسية.

---

(٣١) Mark W. Rosegrant and others, "Biofuels and the global food balance", *Bioenergy and Agriculture: Promises and Challenges*. Peter Hazel and P. K. Pachauri, eds., (IFPRI, 2006).

(٣٢) دانيل هودين، ''الحرب من أجل الغذاء في العالم'' صحيفة الإندبندنت ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

(٣٣) http://news.bbc.co.uk/2/hi/Americas/6319093.stm.

٣٧ - ورغم أن ارتفاع أسعار الأغذية ينبغي نظريا أن يفيد ملايين البشر العاملين بالفلاحة في البلدان النامية، فإن الأمر ليس كذلك دائما. فالكثير من أسر المزارعين مشترين صافين للأغذية الأساسية نظرا لأنهم لا يملكون مساحات كافية من الأراضي تجعلهم يكتفون ذاتيا، وبالتالي سيتضررون من ارتفاع أسعار المستهلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسعار التي يحصل عليها المزارعون تسليم بوابة المزرعة تكون ضئيلة بصورة استغلالية في أغلب الأحيان، ولا سيما بالنسبة للمزارعين الذين يعيشون في مناطق نائية والذين لا يملكون خيارا بالنسبة لمن يبيعون له محاصيلهم، كما أنه لا علاقة لهم في أغلب الأحيان بالأسعار العالمية نظرا لجشع الوسطاء. وإذا كان من المفترض أن يفيد ارتفاع أسعار الإنتاج الزراعي فقراء الفلاحين، فمن الضروري بناء آليات، مثل التعاونيات وخطط للتعاقد مع متعهدين غير استغلاليين، تضمن وصول الفوائد إلى أشد الناس فقرا.

زيادة التنافس على الأراضي والغابات، وعمليات الإجلاء بالقوة

٣٨ - ستؤدي الزيادة السريعة في أسعار المحاصيل الغذائية إلى تكثيف المنافسة على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، بما فيها محميات الغابات. وسوف يثير ذلك الفلاحين ومجتمعات السكان الأصليين ممن يعيشون في الغابات ضد شركات النشاط التجاري الزراعي العملاقة وكبار المستثمرين الذين بدأوا بالفعل يشترون مساحات شاسعة من الأراضي أو يطردون الفلاحين من أراضيهم. وقد سجلت منظمة حقوق الإنسان في كل مكان، وهي منظمة بلجيكية لحقوق الإنسان، عمليات إجلاء بالقوة واستيلاء على الأراضي، وأشكال أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان في مزارع نخيل الزيت في كولومبيا ووثقت مسؤوليات جميع العناصر الفاعلة في سلسلة الإنتاج[٣٤]. وتشكل عمليات الإجلاء بالقوة انتهاكا صارخا للالتزامات باحترام وحماية حق السكان الموجودين في الحصول على الغذاء. وعلى جميع الشركات العاملة في إنتاج الوقود الإحيائي أن تتجنب التواطؤ في هذه الانتهاكات.

٣٩ - وينبغي تعلم الدروس من التوسع الأخير في إنتاج فول الصويا في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، والذي ساهم في إزالة الغابات من مساحات شاسعة في حوض الأمازون وأدى إلى الإجلاء القسري للكثير من الفلاحين والسكان الأصليين من أراضيهم. وقد وثقت الشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، وهي منظمة غير حكومية، تواطؤ شركات الصناعات الزراعية، وكبار ملاك الأراضي، وقوات الأمن، في عمليات الإجلاء القسري في البرازيل وكولومبيا والأرجنتين وباراغواي وإندونيسيا. وفي بعض الحالات، تحت شركات

(٣٤) Fidel Mingorance, *The Flow of Palm Oil: Colombia- Belgium/Europe, A Study from a Human Rights Perspective* (HREV, 2007).

النشاط التجاري الزراعي الفلاحين على بيع أراضيهم، وفي حالات أخرى تحتل الشركات الأراضي دون إبلاغ المجتمعات المحلية التي عاشت فيها منذ عشرات السنين. ففي باراغواي، حيث زادت المساحة المزروعة بفول الصويا بأكثر من الضعف منذ التسعينات (أساسا في مناطق إيتابوا، وبرانا العليا وكانديو) حيث توجد الكثير من مجتمعات السكان الأصليين التي لا تملك صكوك ملكية وتم إجلائهم عن أراضيهم بالقوة. وأحرقت المنازل والمحاصيل والحيوانات في المجتمعات المحلية في تتاغوا غواراني، وفي معسكر أول آذار/مارس للفلاحين، وفي مجتمع ماري أنطوانت المحلي. وتشير التقديرات إلى أنه فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، وقع ٣٥٠ حادثا مماثلا في باراغواي والأرجنتين، وأجليت أسر الفلاحين والسكان الأصليين عن أراضيها في مقاطعات كردوبا، وسانتياغو دل إستيرو، وسالتا، ومندوزا، ومسيوفي، وجوجوي. وتعرض سكان القرى في مقاطعة سانتياغو دل إستيرو للتهديدات بصورة منتظمة من جانب شركات زراعة وتصنيع فول الصويا، ومن قوات الجندرمة التي حصلت على أجر لحمايتها، ومن الشرطة التابعة للدولة. وفي منطقة تشوكو بكولومبيا تم إجلاء المجتمعات المحلية للسكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية عن أراضيهم بعد أن احتلتها شركات زراعة نخيل الزيت. وقد سجلت حالات مماثلة في إندونيسيا والكاميرون.

فرص وشروط العمل

٤٠ - رغم أن زيادة إنتاج الوقود الزراعي قد يتيح فرصا أفضل للعمل، فإن حركة العمال الريفيين المعدمين في البرازيل احتجت بالفعل على ظروف ''السخرة'' التي يواجهها العمال في مزارع قصب السكر في البرازيل. ويحذر الكسندر كونشياكاو عضو القيادة الوطنية في حركة العمال الريفيين المعدمين في ولاية بيرنامبوكو الشمالية من أن ''التكلفة الاجتماعية لهذه السياسة هي الاستقلال المفرط للقوة العاملة بجيش من العمال الموسميين الذين يقطعون طنا من قصب السكر مقابل ريالين ونصف (١,٢٨ دولار) في ظروف عمل خطرة أدت بالفعل إلى وفاة المئات من العمال''[٣٥] كما حذرت كاميلا مورينو وهي خبيرة في التنمية الريفية من جامعة ريودي جانيرو الريفية من أن نمو صناعة الإيثانول تبعث الحياة في عروق ''نسخة عصرية من مزارع قصب السكر الكبيرة التي كان العمال يعملون فيها بنظام السخرة في الماضي''[٣٦]

(٣٥) http://ipsnews.net/news.asp?idnews=38051.

(٣٦) http://ipsnews.net/news.asp?idnews=38051.

٤١ - ورغم الوعود التي أعطيت بأن إنتاج الوقود الأحيائي سيتيح فرص عمل جديدة[٣٧] فإن هناك مخاطر من أنه مع تنافس الفلاحين على الأراضي، قد يؤدي إنتاج الوقود الأحيائي إلى زيادة البطالة. ففي البرازيل، تشير التقديرات إلى أن كل ١٠٠ هيكتار مخصصة للزراعة الأسرية تتيح ٣٥ فرصة عمل على الأقل، بينما كل ١٠٠ هيكتار مخصصة لإنتاج قصب السكر ونخيل الزيت للتصنيع لا تتيح سوى ١٠ فرص عمل، بينما لا تتيح مزارع فول الصويا سوى أقل من نصف فرصة عمل[٣٨]. فإذا سيطرت الزراعة من أجل التصنيع على الأراضي التي كانت مخصصة من قبل للزراعة الأسرية، فإن المحصلة النهائية ستكون فرص عمل أقل. كما أن إمكانيات أن يزيد الإصلاح الزراعي من فرص حصول الأسر المعدمة على أراضي جديدة قد تتوقف هي الأخرى. ولكن بالإمكان إنتاج الوقود الأحيائي بمعرفة الزراعة الأسرية غير الصناعية التي تتيح فرص عمل أكثر، ففي البرازيل، هناك ٦٠ ٠٠٠ من صغار المنتجين يسيطرون على ٣٠ في المائة من إنتاج قصب السكر.

ارتفاع الأسعار وندرة المياه

٤٢ - سيحتاج إنتاج الوقود الأحيائي إلى كميات كبيرة من المياه، مما يعني إبعادها عن إنتاج المحاصيل الغذائية. وحتى الآن، لا يوجد هناك سوى عدد محدود من الدراسات الموضوعية التي أجريت لمعرفة تأثير إنتاج الوقود الأحيائي على المصادر المائية وتعكس التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية، رغم أن ذلك كان هو الاهتمام المحوري أمام الاجتماع الدولي لأسبوع المياه العالمي الذي عُقد في استوكهلم في آب/أغسطس ٢٠٠٦. فارتفاع أسعار المياه سيحد من فرص حصول أشد المجتمعات المحلية فقرا على المياه اللازمة، مما سيؤثر تأثيرا سلبيا على الحق في الغذاء.

جيم - حماية الحق في الغذاء عند إنتاج الوقود الأحيائي

٤٣ - بدلا من إقناعنا بالتقليل من استخدام الطاقة، جاءنا وعد بإنتاج وقود من المواد الزراعية يزعم أننا نستطيع أن نساعد المناخ بمجرد تغيير أنواع الوقود. غير أن العديد من الدراسات أوضحت أن إنتاج الوقود من المواد الزراعية قد لا يكون ''خاليا من الكربون'' أو أن يساهم بشكل كبير في وقف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، عندما نحسب أنواع الوقود الأحفوري التي ما زالت ضرورية لزراعة المحاصيل الغذائية وحصادها وتحويلها إلى وقود

(٣٧) أ.ج. فيريرا سيموز، ''الوقود الأحيائي سيساعد في محاربة الجوع''، صحيفة الهيرالد تريبون الدولية، ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

(٣٨) أ. هولت خمنيز ''أساطير الوقود الأحيائي''، صحيفة الهيرالد تريبيون الدولية، ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

أحيائي بنماذج الإنتاج الصناعي المميكنة إلى حد كبير. فإنتاج الوقود الزراعي غير مقبول إذا جلب معه المزيد من الجوع ونقص المياه بالنسبة للفقراء في البلدان النامية.

٤٤ - وبناء على ذلك، فإن المقرر الخاص يدعو إلى فرض حظر لمدة خمس سنوات على الإنتاج باستخدام الوسائل الحالية، لإتاحة الوقت لاستنباط تكنولوجيات وهياكل تنظيمية يمكن استخدامها للوقاية من التأثيرات السلبية على الحقوق البيئية والاجتماعية وحقوق الإنسان. ومن الممكن اتخاذ العديد من التدابير أثناء فترة الحظر هذه ضمانا لأن يكون لإنتاج الوقود الأحيائي تأثيراته الإيجابية، مع احترام الحق في الغذاء الكافي. وتشمل هذه التدابير:

(أ) الترويج لضرورة تخفيض استهلاكنا الإجمالي من الطاقة، والاحتفاظ بتركيزنا على جميع الوسائل الأخرى لتحسين كفاءة الطاقة؛

(ب) الانتقال فورا إلى تكنولوجيات ''الجيل الثاني'' لإنتاج الوقود الأحيائي، والتكنولوجيات التي تقلل من التنافس بين الغذاء والوقود. ويمكن استخدم المخلفات الزراعية وبقايا المحاصيل. وكما أوضح المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية: ''يتيح الاستغلال الكفء للمخلفات الزراعية فرصة كبيرة لتطوير طاقة أحيائية دون الإخلال بالممارسات الزراعية السارية وبإنتاج الأغذية، أو الحاجة إلى إدخال أراضي جديدة في مجال الإنتاج''[٣٢]. ومن بين بقايا المحاصيل الشائعة التي يمكن استخدامها قوالح الذرة، وثفل قصب السكر، وقش الأرز، وقشر الموز. وبهذه الطريقة، يمكن أن يصبح إنتاج الوقود الأحيائي مكملا، وليس منافسا للزراعات القائمة، ودون أن يحتاج إلى تحويل كبير لإبعاد موارد الأغذية والأراضي والمياه عن إنتاج الأغذية، وبذلك تظل أسعار الأغذية مستقرة، مع إيجاد طرق مربحة أمام المزارعين للتخلص من المخلفات الزراعية، بما يفيد المستهلكين والمنتجين معاً؛

(ج) الأخذ بتكنولوجيات تستخدم محاصيل غير غذائية، لا سيما المحاصيل التي يمكن زراعتها في المناطق نصف القاحلة والقاحلة. ويبدو أن زراعة نبات حب الملوك، وهو شجرة تنتج كميات كبيرة من بذور تحمل زيوتا، تقدم حلا جيدا إذ أنه يمكن زراعته في الأراضي القاحلة وهي غير ملائمة بالطبع للمحاصيل الغذائية. فأكثر من نصف أراضي أفريقيا القاحلة تعتبر ملائمة لزراعة نبات حب الملوك، وزراعة هذا النبات لن تؤدي فقط إلى إنتاج وقود أحيائي بل يمكن أن يوفر في نفس الوقت سبل كسب المعيشة للمزارعين الأفارقة، وزيادة إنتاجية التربة، وعكس اتجاه تدهور التربة والتصحر؛

(د) ضمان أن يقوم إنتاج الوقود الأحيائي على أساس الزراعة الأسرية، وليس على نماذج التصنيع الزراعي، ضمانا لخلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية الريفية وإتاحة الفرص، وليس التنافس، أمام الفلاحين الفقراء. وينتج تنظيم تعاونيات لصغار المزارعين

لزراعة محاصيلهم لحساب شركات التصنيع الكبيرة سيتيح فرصا أكثر للعمل من تركيز الأراضي في المناطق والمزارع المميكنة. وكما أوضحت منظمة أكشن إيد (Action Aid) ''فإن الوقود الأحيائي يمكن أن يكون بالفعل وسيلة مهمة لمحاربة الجوع والفقر إذا ما ارتبط بمجموعة من السياسات المناسبة التي تُشرك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة''(٣٩).

رابعا – فجوات الحماية للهاربين من الجوع

٤٥ – في العديد من مناطق العالم، وبالأخص في أفريقيا، ترغم المجاعة والحرمان والجوع المزمن الناس على هجر بيوتهم وأراضيهم، بل وبلادهم. وكمثال على ذلك، فإن عشرات الآلاف من الشباب الأفريقي يهربون من بلادهم في كل سنة، ويخاطرون بحياتهم في محاولة للوصول إلى أوروبا. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي ما زال لا يرى في الجوع وانتهاك حق الإنسان في الغذاء أسبابا مقنعة بدرجة كافية، أو تكفي كأساس قانوني لمن يهربون من بلادهم للحصول على الحماية في بلاد أخرى. وأغلب الحكومات اليوم تعامل الذين يعبرون حدودها الآن دون إذن كمجرمين، حتى لو كانوا هاربين من تأثير الجوع الذي يهدد حياتهم والانتهاكات الخطيرة لحق الإنسان في الغذاء. فأغلبهم يتم احتجازهم ثم يعادون قسرا إلى بلادهم، حتى لو كانت حياتهم مهددة بفعل الجوع والمجاعة في البلد الذي أعيدوا إليه قسرا. ويرى المقرر الخاص أن ذلك عار على الإنسانية. وكما قالت مفوضية حقوق الإنسان عن حق ''ليس ثمة ما يميز شخص يواجه الموت من المجاعة عن شخص آخر مهدد بالإعدام بإجراءات موجزة بسبب معتقداته السياسية''(٤٠).

٤٦ – وبناء على ذلك، يقول المقرر الخاص في هذا الفرع إنه لا بد من بسط الحماية القانونية لحماية الهاربين من الجوع ومن الانتهاكات الخطيرة لحقهم في الغذاء. وهو يدعو إلى التوصل إلى صك قانوني جديد لحماية الهاربين من الجوع ومن الانتهاكات للحق في الغذاء. وسوف يُعترف بهم بموجب هذا الصك القانوني الجديد ''كلاجئين من الجوع'' ويمنحون – على أقل تقدير – الحق في عدم الإبعاد مع الحماية المؤقتة، بحيث لا يُعادون إلى البلد الذي تتعرض فيه حياتهم للتهديد بسبب الجوع والمجاعة. وبينما تتحمل الحكومات دائما المسؤولية الرئيسية عن احترام الحق في الغذاء، فإن على البلدان التي تستقبلهم إذا هربوا بحياتهم من بلادهم ألاّ تعيدهم إلى أوضاع تهدد حياتهم بسبب الجوع. ويعتقد المقرر الخاص أن زيادة تجريم عمليات الهجرة سيؤدي ببساطة إلى مزيد من الانتهاكات للحق في الحياة والحق في

(٣٩) www.actionaid.org/pages.aspx?PageID=34&ItemID=287.

(٤٠) مفوضية حقوق الإنسان، صحيفة وقائع رقم ٢٠، حقوق الإنسان واللاجئين.

الغذاء. كما يعتقد المقرر الخاص أن اعتراف جميع الحكومات بالتزاماتها إزاء اللاجئين من الجوع في العالم، هو وحده الذي سيجعلها تتحمل بجدية في نهاية الأمر مسؤوليتها عن القضاء على الجوع في العالم. ومعنى هذا أن البلدان الغنية المتقدمة ستكتشف أنها لا تستطيع أن تمتنع عن اتخاذ إجراء للقضاء على الجوع في مختلف أرجاء العالم.

الهرب من الجوع

٤٧ - إن الملايين من سكان العالم، وبالأخص في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، يواجهون باستمرار الجوع والمجاعة والانتهاكات الأخرى الخطيرة لحقهم الإنساني في الغذاء. فطبقا لمنظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٧، فإن هناك ٣٤ بلدا حول العالم تواجه أزمات غذائية، وتقع أغلبيتها في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى[٤١]. وتواصل مستويات الجوع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادتها باستمرار منذ عام ١٩٩٠[٤٢]. وفي ١٤ بلدا من أشد البلدان فقرا، يتعرض أكثر من ٣٥ في المائة من سكانها للجوع في كل يوم، حتى في الأيام العادية عندما لا يكون هناك أي جفاف أو مجاعة[٤٢]. وقد ازداد الجوع تفاقما في البلدان التي مزقتها الصراعات في التسعينات من القرن الماضي، مثل بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وليبريا[٤٢]. وهذه العلاقات الوثيقة بين الجوع والصراعات تتفاقم في أغلب الأحيان عندما يستخدم الغذاء والمجاعة أيضا كسلاح في القتال، كما يحدث في العديد من البلدان الأفريقية، ضد جماعات أو مجتمعات محلية بعينها[٤٣]. كما يساهم التدهور البيئي والتصحر وتغير المناخ العالمي في تفاقم العوز واليأس، وبخاصة في بلدان الساحل الأفريقية القاحلة بشدة (انظر الوثيقة A/61/306). وتشير تقديرات الفريق الدولي المعني بتغير المناخ إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠، قد يكون هناك نحو ١٥٠ مليون ”لاجئ بيئي“[٤٣]، وهم الذين أرغموا على ترك بيوتهم وأراضيهم لأسباب بيئية تتعلق بتغير المناخ في العالم، مثل التصحر وتدهور التربة. وتزيد السياسات التي وضعتها البلدان المتقدمة النمو من تفاقم هذه التأثيرات - فاستهلاك الطاقة في الشمال ما زال يساهم في تغير المناخ العالمي بتأثيرات يحسها الجنوب أساسا[٤٤]. وأغلب هؤلاء السكان، وخاصة في أفريقيا الواقعة

---

(٤١) www.fao.org/docrep/009/j9247e/j9247e02.htm.

(٤٢) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، ٢٠٠٦.

(٤٣) Joanna Macrae and Anthony Zwi, “Food as an Instrument of War in Contemporary African Famines: A Review of the Evidence,” *Disasters*, 16, No. 4, 1991.

(٤٤) Molly Conisbee and Andrew *Simms, Environmental Refugees: The Case for Recognition,* New Economics Foundation, 2003.

جنوب الصحراء الكبرى، لا خيار لهم في عدم المغادرة، وإنما هم مرغمون على الهرب. وينطبق عليهم حرفيا وصف ''لاجئون من الجوع''.

٤٨ - والغالبية العظمى من السكان الذين يفرون من الجوع والمجاعة لا يعبرون حدودا دولية، وإنما يظلون داخل بلادهم، مشردين، من أماكن نشأتهم، ومقيمين عادة في أحياء فقيرة ضخمة في العالم النامي[٤٥]. ولكن الملايين من البشر يعبرون بالفعل الحدود الدولية ويحاول بعضهم الوصول إلى البلدان المتقدمة النمو هربا من الفقر المدقع، وبالأخص الشباب الذين يعيشون في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. فالتقديرات تشير - على سبيل المثال - إلى أن نحو مليوني نسمة من هؤلاء يحاولون دخول الاتحاد الأوروبي بصورة غير قانونية كل سنة، وأن نحو ٢ ٠٠٠ منهم يموتون غرقا في البحر الأبيض المتوسط. وهم يحاولون الوصول إلى جزر الكناري من موريتانيا أو السنغال، أو يعبرون مضيق جبل طارق من المغرب. ووفقا لما ذكرته حكومة إسبانيا، فقد وصل ٦٨٥ ٣٦ مهاجرا أفريقيا إلى الشواطئ الإسبانية في عام ٢٠٠٥. وهناك ٨٢٤ ٢٢ مهاجرا آخر وصلوا إلى الجزر الإيطالية أو إلى مالطة، قادمين من الجماهيرية العربية الليبية أو تونس[٤٦]. وهم يحاولون أيضا الوصول إلى اليونان عن طريق تركيا أو قادمين من مصر. وفي عام ٢٠٠٦، احتجزت السلطات الإسبانية ٠٠٠ ٢٨ شخص على الأقل وصلوا إلى جزر الكناري بعد رحلة خطرة عبر البحار المفتوحة في قوارب صيد مكدسة بالركاب[٤٧]. وقد وصل الكثير منهم في حالة يرثى لها، حيث كانوا عاجزين عن السير أو الوقوف، ويعانون من سوء التغذية الحاد. ومع ذلك فإن أغلبهم كان يحتجز أو يعتقل في مراكز اعتقال قبل أن يعاد بالقوة إلى بلده.

---

(٤٥) يُعرف المشردون داخليا بأنهم الأشخاص الذين أرغموا أو اضطروا للهرب أو لمغادرة ديارهم أو أماكن إقامتهم، وبخاصة نتيجة للصراعات المسلحة، وحالات العنف العامة، وانتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان، أو لتلافي آثار الصراعات المسلحة، والذين لم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها. ويحظى هؤلاء المشردون داخليا بالحماية بموجب صكوك حقوق الإنسان والمبادئ التي تسترشد بها الأمم المتحدة بشأن المشردين في الداخل (E/CN.4/1988/53/Add.2، المرفق). فالمادة ١٨ تؤكد من جديد حق المشردين داخليا في مستوى معيشة لائق. ويذكر أن على السلطات المختصة - كحد أدنى وبغض النظر عن الظروف ودون أي تمييز - أن تزود المشردين داخليا بفرص آمنة تضمن لهم الغذاء الضروري والمياه الصالحة للشرب، في جملة أمور وأن تتكفل بإتاحة الفرص الآمنة للحصول عليهما.

(٤٦) صحيفة تريبيون دو جنيف، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(٤٧) نشرة أخبار الإذاعة البريطانية (BBC)، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/europe/6160633.stm).

٤٩ - ولا أحد يعرف كم الآلاف العديدة الذين يموتون أثناء قيامهم بهذه الرحلة، ولكن الجثث تأتي باستمرار إلى الشواطئ أو تلتقطها شباك الصيادين[٤٨]. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، نشرت الصحف العالمية أن أكثر من ١٠٠ لاجئ غرقوا في يوم واحد قبالة سواحل السنغال وهم في طريقهم إلى إسبانيا[٤٩]. ومع ذلك فليس هناك من يحسب هذه الأعداد. وكما قال ماركو نيسكالا، الأمين العام للاتحاد الدولي للصليب الأحمر: ''إن هذه الأزمة تقابل بالتجاهل التام: فليس هناك من يأتي لمساعدة هؤلاء الناس اليائسين، بل وليست هناك أي منظمة تقوم حتى بعمل إحصاءات تسجل هذه المأساة اليومية''[٤٩].

٥٠ - فإذا بقوا على قيد الحياة بعد مخاطر اجتياز البحار، فإنهم يواجهون العنف وانتهاكات حقوق الإنسان عند وصولهم إلى شواطئ البلدان المتقدمة النمو. كما اتضح من المآسي البشعة التي حدثت في كويتا ومليلة في عام ٢٠٠٥. ففي ليلة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لقي خمسة رجال أفارقة على الأقل مصرعهم عندما أطلق المسؤولون عن تنفيذ القانون النيران على مئات عديدة ممن حاولوا دخول الأراضي الإسبانية بتسلق سورين محاطين بالأسلاك الشائكة يفصلان كويتا عن المغرب[٥٠]. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لقي ستة رجال آخرين مصرعهم عندما أُطلقت عليهم النيران على الجانب المغربي من الحدود. وقد طلبت منظمة العفو الدولية إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الأحداث وفي التقارير الأخرى التي ذكرت أن عددا من الأشخاص قد أُصيبوا بسبب سوء معاملتهم واستخدام القوة المفرطة من جانب قوات الأمن الإسبانية والمغربية في كويتا ومليلة[٥١]. كما أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها العميق لحالات الطرد من إسبانيا وإعادة هؤلاء الأشخاص إلى المغرب بعد أن أعلنت منظمة أطباء بلا حدود أنها اكتشفت أكثر من ٥٠٠ شخص تركتهم الشرطة المغربية على الحدود بين المغرب والجزائر دون أي طعام أو شراب[٥١].

٥١ - وكانت مأساة هؤلاء اللاجئين الأفارقة من الجوع هي محور التركيز في المنتدى الاجتماعي العالمي المعني بالهجرة الذي عُقد في مدريد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كما كانت محور اهتمام المجتمع المدني الأفريقي الدينامي الشديد التنوع، بما في ذلك أثناء المنتدى

---

(٤٨) نشرة أخبار الإذاعة البريطانية (BBC)، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/talking_point/5404816.stm.

(٤٩) صحيفة لو كوريه، جنيف، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(٥٠) منظمة العفو الدولية، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في العنوان EUR 41/011/2005 على الموقع www.amnesty.org.

(٥١) منظمة رصد حقوق الإنسان، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (http://hrw.org/English/docs/2005/10/13/spain11866.htm).

الاجتماعي الأفريقي الذي عُقد في باماكو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ والمنتدى الاجتماعي العالمي الذي عُقد في نيروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقد ركزت الأيام الخاصة لإحياء ذكرى الأحداث الدامية في كويتا ومليلة على موضوع ''العولمة والهجرة الأفريقية'' (من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في باماكو). وكما قالت أميناتا تراوري:

''إن الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية التي استخدمها ٢٥ بلدا أوروبيا في مواجهة تدفق المهاجرين الأفريقيين، إنما تعني في الواقع وجود حرب حقيقية بين هذه القوة العالمية وهؤلاء الشبان الأفريقيين العزل، من الحضر والريف، الذين حُرموا داخل بلدانهم الخاضعة للتكيف الهيكلي، من حقهم في التعليم، وفي المعلومات الاقتصادية، وفي العمل، وفي الغذاء. لقد وقعوا ضحية لقرارات وخيارات ذات صلة بالاقتصاد الكلي، دون أن يكون لهم ذنب فيها، وهم يطاردون ويُقبض عليهم ويُهانون إذا حاولوا الهرب. إن كل ميت وكل جريح وكل معاق نتيجة الأحداث الدامية التي جرت في كويتا ومليلة عام ٢٠٠٥، فضلا عن مئات الجثث التي يلقي بها البحر على شواطئ موريتانيا أو جزر الكناري أو لمبيدوزا أو أي مكان آخر، كانوا جميعا ضحايا لهذه الهجرة القسرية والمجرّمة''.

٥٢ - وتمثل رد الاتحاد الأوروبي على لاجئي الجوع من أفريقيا في تزايد عسكرة إجراءات الهجرة ووضع دوريات على الحدود. وتعمل أفرقة الرد السريع من حرس الحدود من خلال مؤسسة جديدة أُطلق عليها الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Frontex). وكانت أول عملية لهذه الوكالة، وهي (Hera II)، تضم زوارق دوريات، وطائرات، وطائرات مروحية من إسبانيا وإيطاليا وفنلندا والبرتغال، تعمل كلها على طول الحدود مع موريتانيا والسنغال والرأس الأخضر، لتعترض قوارب المهاجرين وتعيدهم على الفور إلى الشاطئ[٥٢]. ويبدو أن الحكومات الأوروبية تعتقد أنه في الإمكان التصدي لمأساة الهجرة هذه كمشكلة عسكرية وشرطية. ويتعرض المهاجرون من الجوع للمعاملة السيئة في مناطق أخرى أيضا. فهناك الآلاف ممن هربوا من المجاعة ونقص الأغذية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بعبور الحدود إلى الصين، ولكنهم واجهوا في أغلب الأحيان عمليات ترحيل فوري. فالمواطنون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يُقبض عليهم أثناء عبورهم الحدود أو ممن قامت

(٥٢) نشرة أخبار الإذاعة البريطانية (BBC)، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، (http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/europe/5331896.stm).

السلطات الصينية بترحيلهم تعرضوا على الأرجح لمعاملة سيئة ومهينة[٥٣]، بما في ذلك أعمال السخرة في معسكرات الاعتقال في بلدهم الأصلي.

حماية الهاربين من الجوع

٥٣ - لكل إنسان الحق في الغذاء وحق أساسي في التحرر من الجوع. وقد أقرت المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهذين الحقين، وكذلك العديد من الصكوك الدولية الأخرى، دون أي قيود إقليمية أو خاصة بالولاية (E/CN.4/2006/44). وبالتالي فإن على جميع الدول التزامات باحترام الحق في الغذاء لجميع الناس الذين يعيشون في نطاق ولايتها أو في البلدان الأخرى، وحماية هذا الحق والوفاء به. وعلى جميع الحكومات التزام قانوني بمساعدة الهاربين من الجوع، بغض النظر عن بلد المنشأ أو وضعه. وامتدادا لذلك، يعتقد المقرر الخاص أن ذلك يعني التزامات من جانب الدول بحماية الهاربين من الجوع والمجاعة.

٥٤ - ولكنها مأساة حقا أن الهاربين من الجوع لا يحظون بحماية كافية، بل ويُواجهون في أغلب الأحيان بأعمال عنف وبإعادتهم إلى بلدانهم بالقوة. والإطار القانوني الحالي للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين يوفر بالفعل حماية مهمة، ولكن هذه الحماية تحتاج إلى تعزيزها بصورة جادة لكي تغطي الحالة الخاصة ''للاجئين من الجوع''.

٥٥ - ويتعرض معظم الهاربين من الجوع لرفض دخولهم وحمايتهم في البلدان الأخرى لأنه لا تنطبق عليهم صفة ''اللاجئين'' بالمعنى التقليدي والقانوني. فجميع الحكومات ملتزمة قانونا باستقبال طالبي اللجوء وتوفير الحماية للاجئين بموجب القانون الدولي، ولكن تعريف ''اللاجئ'' محدود للغاية. فاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين هي الصك القانوني الرئيسي في تعريف من هو اللاجئ، أو حقوقها والالتزامات القانونية للدول. فطبقا لاتفاقية ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ فإن اللاجئ هو كل شخص:

> ''يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آراءه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد؛ أو كل شخص بدون جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتاد السابق كنتيجة لمثل

(٥٣) انظر منظمة العفو الدولية، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، (http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/talking_point/5404816.stm).

تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد''.

وطبقا لمبدأ حظر الطرد الوارد في المادة ٣٣ من اتفاقية عام ١٩٥١، فإن جميع الذين حصلوا على وضع اللاجئ ينبغي حمايتهم من الطرد أو الإعادة بأي صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياتهم أو حريتهم مهددة فيها لسبب أو أكثر من الأسباب المشار إليها في تعريف اللاجئ.

٥٦ - ويعد مبدأ عدم الإعادة القسرية مبدأ راسخا تماما في القانون الدولي. ويعني هذا المبدأ أنه لا يجوز رفض أو إعادة أو ترحيل أي شخص إلى إقليم تكون فيه حياته أو سلامته البدنية أو حريته مهددة. وبناء عليه، ناشد منفريد نوواك، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، جميع الحكومات أن ''تتقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية بدقة، وبألا تبعد أي شخص إلى الحدود أو الأقاليم التي قد يتعرضون فيها لخطر انتهاكات حقوق الإنسان، بغض النظر عما إذا كان قد تم الاعتراف أم لم يعترف به رسميا كلاجئ'' (A/60/316، الفقرة ٥٢).

٥٧ - ومما يؤسف له أن أغلب الهاربين من الجوع لا يمنحون أي حماية ملازمة لوضع اللاجئ وحقه في عدم الإعادة القسرية، رغم أنهم تعرضوا لخطر الانتهاك الخطير لحقهم في الغذاء الذي يعادل تهديد حياتهم نفسها. وقد كانت هناك بعض التطورات القانونية التي توسع من فهم استيفاء شروط ''اللاجئ''، ولكنها ما زالت تطورات محدودة(٥٤). وربما كان المثال الوحيد المحتمل هو أن الحرمان من الغذاء يعادل اضطهاد شخص بحرمانه من الغذاء لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو انتمائه إلى فئة اجتماعية بعينها أو لآرائه السياسية. وقد تشمل أعمال الاضطهاد السياسات التمييزية في توزيع الغذاء والطرد القسري أو غير القانوني من البلاد، أو الحرمان من الغذاء، أو فرض قيود قاسية على قدرة الفرد على كسب وسائل العيش، أو الحصول على وسائل لشراء الغذاء لنفسه أو لأسرته لأسباب تتعلق

(٥٤) وسعت التطورات القانونية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية نطاق مفهوم الهاربين من حالة العنف العام، أو العدوان الأجنبي، أو الصراعات الداخلية، أو الانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان، أو غير ذلك من الحالات التي تخل بشكل خطير بالنظام العام. وعلاوة على ذلك أقر بعض البلدان في مناطق أخرى نظما تكميلية لحماية الأشخاص الذين لا يستوفون شروط اللاجئين بموجب اتفاقية عام ١٩٥١. وفضلا عن ذلك، جرى توسيع نطاق ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموجب قرار الجمعية العامة لكي لا تقتصر على الأشخاص الذين يعدون كلاجئين بالمعنى الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١، بل تشمل أيضا الأشخاص الموجودين خارج بلدهم الأصلي أو محل إقامتهم المعتاد والذين لا يستطيعون العودة إليه بسبب التهديدات الخطيرة والعشوائية لحياتهم، أو سلامتهم البدنية أو حريتهم نتيجة للعنف العام أو الأحداث التي تهدد النظام العام بشكل خطير، والذين يحتاجون، نتيجة لذلك، إلى حماية دولية.

بآرائه السياسية، أو دينه أو أي سبب من الأسباب الخمسة الأخرى. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن قبول سوى عدد محدود من الحالات، وهو ما يعني أن الأغلبية الساحقة من الهاربين من الجوع لا يعاملون كلاجئين بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥١.

٥٨ - ويعامل معظم الهاربين عبر الحدود الدولية من الجوع والمجاعة بالتالي ''كمهاجرين اقتصاديين'' غير قانونيين. وطبقا لقوانين الهجرة، يجوز قبول المهاجرين الاقتصاديين من الناحية القانونية في بلد آخر، ولكن ذلك يخضع لتقديرات سياسات الهجرة والإجراءات المعتادة في كل بلد، ويقوم عادة على المصلحة الوطنية لهذا البلد. فأي بلد غير ملزم قانونا بقبول هؤلاء الذين عُرِّفوا بأنهم ''مهاجرون اقتصاديون'' نظرا لأنهم لم يرغموا على مغادرة بلادهم. وبالتالي فإنهم لا يحصلون على نفس الحماية التي يحصل عليها اللاجئون، وليس لهم الحق في مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي قد يحميهم من إعادتهم بالقوة إلى بلدانهم.

٥٩ - ومع ذلك، فإن القول بأن الهاربين من الجوع والمجاعة هم مجرد ''مهاجرون اقتصاديون'' ولم يرغموا على مغادرة بلدانهم، وإنما اختاروا ببساطة السعي إلى حياة أفضل، هو فشل تام في الاعتراف بما يواجهونه من تهديد لحياتهم. فالأمر الغريب أن يقال أن الهاربين من الجوع والمجاعة، يهربون ''طوعا''. ويشدِّد المقرر الخاص على هذه النقطة الجوهرية: إذ لا ينبغي الخلط بين فئة اللاجئين بسبب الجوع والفئات الأخرى المسماة ''اللاجئون الاقتصاديون''. و ''اللاجئ الاقتصادي'' يسعى طوعا إلى حياة أفضل عن طريق الهجرة إلى بلد آخر. أما اللاجئ بسبب الجوع فلا ينتقل طوعا وإنما بسبب ''حالة الضرورة''. فهو رُغم على الهرب، خاصة عندما تضرب المجاعة بلدا بكامله أو منطقة بكاملها (على سبيل المثال، المجاعة التي أصابت منطقة الساحل في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٠٥)، واللاجئون بسبب الجوع ليس لديهم خيار آخر سوى الهرب عبر الحدود الدولية. فالجوع يهدد حياتهم وحياة عائلاتهم بشكل مباشر، وهم يهربون بحكم الضرورة، ولا يملكون خيارا آخر.

٦٠ - وإن مبدأ ''حالة الضرورة'' مبدأ راسخ تماما في القانون العام والقانون المدني في العديد من البلدان. وكمثال على ذلك، فإن القانون الجنائي الفرنسي (المادة ١٢٢-٧) ينص على أن أي شخص لا يعتبر مسؤولا عن عمله، إذا كان هذا العمل يشكّل جريمة في الظروف العادية - إذا كان سلوكه ضروريا لتلافي أي تهديد أو خطر عليه أو على شخص آخر وإذا كان هذا السلوك متناسبا مع مدى جدية الخطر. ففي القضية المعروفة جيدا، وهي قضية دام مينار[٥٥]، وهي أم لم يصدر عليها حكم لسرقتها خبزا، لأنها تصرفت بحكم حالة

(٥٥) محكمة أميان، قضية دام مينار، ٢٢ نيسان/أبريل ١٨٩٨.

ضرورة، وغير قادرة على ترك أبناءها يتضرعون جوعا. وبالمثل فإن القانون الجنائي الكندي يسمح بالدفاع استنادا إلى حالة الضرورة. وكان المنطق وراء ذلك واضحا في قضية بيركا ضد الملكة، حيث أكدت المحكمة العليا في كندا أن ''أي قانون جنائي ليبرالي وإنساني لا يمكن أن يحمل الناس على الطاعة العمياء للقوانين في حالات الطوارئ عندما ترغمنا الغرائز الإنسانية العادية، سواء غرائز حب البقاء أو حب الغير، إرغاما على عدم الطاعة''(٥٦). فالهروب عبر الحدود الدولية لا يمكن أن يُعتبر عملا غير قانوني عندما يكون العابرون لهذه الحدود هاربين من الجوع والمجاعة.

٦١ - وبالنسبة للجوع والمجاعة، ليس من الصعب التعرف بصورة موضوعية على حالة الضرورة هذه. فبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) يصدران تقارير منتظمة تحدد المناطق التي تعاني من حالات طوارئ غذائية مزمنة، بل وتحددان عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بمستويات حادة أو مزمنة. وعلى أساس هذا المبدأ، يمكن السماح بحماية اللاجئين من الجوع، بالاعتراف بحقهم في طلب اللجوء وحقهم في الحصول على الحماية كلاجئين مؤقتين. أما على المدى الطويل، فمن الضروري أخذ أشد أنواع الانتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار بما في ذلك انتهاكات الحق في الغذاء عند تحديد مَن ينطبق عليه وضع اللاجئ.

٦٢ - وبناء على هذا المبدأ، يعتقد المقرر الخاص أنه من الممكن بصورة موضوعية معرفة من يهرب من الجوع والمجاعة وليس لأسباب أخرى. وتتمثل الخطوة التالية الملحة في الاتفاق على صك قانوني جديد يحدد وضع ''اللاجئين من الجوع'' ويعطيهم الحق في عدم الإعادة القسرية، بحيث لا يرحلون مرة أخرى بصورة غير إنسانية إلى البلاد التي بها حالة مجاعة. ويعتقد المقرر الخاص أنه ليس بالإمكان إعادة النظر في الصكوك الدولية السارية، بما فيها اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وبالتالي فمن الضروري الاتفاق على صك موضوع خصيصا لهذا الغرض، ليحمي الهاربين من الجوع والهاربين من الانتهاكات الأخرى للحق في الغذاء.

٦٣ - ويحث المقرر الخاص جميع الدول على النظر في وضع صك قانوني جديد لحماية الهاربين من الجوع ومن الانتهاكات للحق في الغذاء. وبمقتضى هذا الصك القانوني الجديد سيُعترف بهم ''كلاجئين من الجوع'' ويمنحون - على أقل تقدير - الحق في عدم الإعادة القسرية مع حمايتهم بصورة مؤقتة، بحيث لا تتم إعادتهم إلى بلد حياتهم مهددة فيه بسبب الجوع والمجاعة. وفي حين أن الحكومات تتحمل دائما المسؤولية الأولى عن كفالة احترام

(٥٦) المحكمة العليا لكندا (١٩٨٤)، 2 S.C.R. 232.

الحق في الغذاء، فليس للبلدان التي تستقبلهم – إذا هربوا بحياتهم من بلادهم – أن تعيدهم إلى أحوال الجوع التي تهدد حياتهم. فتجريم اللاجئين من الجوع لن يؤدي إلى اختفاء المشكلة. ففي عالم اليوم، ليس هناك بلد واحد بمعزل عن تأثيرات الجوع، عندما يكون هناك الملايين من البشر الذين يزدادون يأسا يوما بعد يوم. فقد حان الوقت لبسط الحماية القانونية على جميع الهاربين من الجوع، والهاربين من الانتهاكات الأخرى الخطيرة لحقهم في الغذاء.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

٦٤ – يتقدم المقرر الخاص بالاستنتاجات والتوصيات التالية:

(أ) الجوع ليس قدرا محتوما. فعدم حدوث تقدم نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية بتقليل عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف، ليس بالأمر المقبول. فعلى جميع الدول أن تتخذ إجراء فوريا لتنفيذ الحق الإنساني في الغذاء لجميع شعوبها. ومن الممكن الاستفادة من دروس النماذج الإيجابية للغاية لكثير من الحكومات، كما ورد بالتفصيل في هذا التقرير. فالمبادرات المهمة التي اتخذتها حكومة بوليفيا والتي لاحظها المقرر الخاص أثناء بعثته إلى بوليفيا في عام ٢٠٠٧ تعطي نموذجا لباقي العالم.

(ب) على جميع الدول أن تتكفل بألا يكون لسياساتها الدولية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك الاتفاقيات التجارية الدولية، أي تأثير سلبي على الحق في الغذاء في بلدان أخرى. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتكفل حكومات الاتحاد الأوروبي بألا يكون لاتفاقات الشراكات الاقتصادية مع بلدان آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ أي تأثير سلبي على تحقيق الحق في الغذاء تدريجيا في تلك البلدان، وأن تشمل آليات تحوطية تسمح بردود مناسبة على أي حالات انعدام أمن غذائي أو جوع ينجم عنها. وينبغي أن تشتمل جميع المفاوضات بشأن الاتفاقات التجارية الدولية على مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المجتمع المدني.

(ج) ينبغي للدول أن تفرض حظرا لمدة خمس سنوات على جميع مبادرات تصنيع الوقود الإحيائي بتحويل الأغذية إلى وقود. وينبغي أن يتيح ذلك وقتا لتقدير التأثير المحتمل على الحق في الغذاء وعلى غيره من الحقوق الاجتماعية والبيئية والإنسانية، مع كفالة ألا يكون الوقود الإحيائي سببا في الجوع.

(د) على البلدان أن تتكفل بإنتاج الوقود الإحيائي من نباتات غير غذائية ومن المخلفات الزراعية وبقايا المحاصيل، وليس من المحاصيل الغذائية نفسها، تلافيا

لارتفاعات كبيرة في أسعار الأغذية والمياه والأراضي، وتحويل هذه الموارد بعيدا عن إنتاج الأغذية؛ وهو ما يتطلب استثمارات فورية هائلة في "الجيل الثاني" من تكنولوجيات إنتاج الوقود الإحيائي.

(هـ) على الدول أن تتخذ تدابير مناسبة لضمان قيام إنتاج الوقود الإحيائي على أساس الزراعة الأسرية، وليس على الأساليب الصناعية – الزراعية، تلافيا لإحداث الجوع والعمل بدلا من ذلك على إيجاد فرص عمل وإحداث تنمية ريفية لا تتخطى الفقراء.

(و) على الدول أن تعزز آليات الحماية الدولية والوطنية لهؤلاء الذين يرغمون على هجر ديارهم وأراضيهم بسبب الجوع أو الانتهاكات الأخرى الخطيرة لحقهم في الغذاء. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضع الدول صكا قانونيا دوليا جديدا يبسط الحماية على جميع الهاربين من الجوع الذين لا يحظون في الوقت الحاضر بأي حماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين.

(ز) على الدول أن تتوسع في مبدأ عدم الترحيل القسري ليشمل – كحد أدنى – الفارين من الجوع والمجاعة بسبب حالة الضرورة، والامتناع عن إبعادهم. ولا ينبغي للحكومات أن تطرد أو تعيد أو تسلّم أي شخص إلى بلد آخر عندما تكون هناك أسس قوية للاعتقاد بأنه سيتعرض لخطر المعاناة من الجوع أو نقص التغذية الحاد أو غيره من الانتهاكات الخطيرة للحق في الغذاء. وعلى الحكومات أن تعترف بالحالة الملحة التي ترغم هؤلاء الناس على الهرب وبأن لهم الحق في الحصول على حماية مؤقتة بناء على مبدأ عدم الترحيل القسري.

(ح) إن الحق في الغذاء هو حق إنساني. وترك الناس يعانون من الجوع والمجاعة هو انتهاك لحقوق الإنسان.